الساحلي المتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية الى نقطة تبعد ثمانية اميال الى الشمال من غزة » (٣٧) .

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان الادارة المصرية كانت قد باشرت اعمالها في قطاع غزة قبل قيام حكومة عموم فلسطين بنصف عام تقريبا ، وذلك في ١٩٤٨/٥/٢٧ ، حينما وصل نائب الحاكم الاداري العام ، ومقه عدد من ضباط سلاح الحدود الملكي ، وعدد من المحوظفين المنتدبين من الوزارات المختلفة ، فقام الضباط باعمال الادارة والامن ، وتلبية طلبات القوات المحاربة ، وقام الموظفون المصريون المدنيون بالاشراف على ادارات الحكومة المختلفة ، كل في مجال اختصاصه .

بعد توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة ، وبعد ان صفيت قوات الجهاد المتدس ، ورحلت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا الى القاهرة ، المبحث الادارة المصرية هي المسئولة شكلا وموضوعا عن كل شيء في هذه المنطقة ، ولم يبق سوى تحديد الشكل الادارى لغزة ، وصلاحيات الحاكم الاداري العام ، لان القرار الذي صدر ، قبلا ، بتعيين الحاكم ، لم يحدد صلاحياته ، يقول امر قرار وزير الحربية والبحرية :

«يخول الحاكم العام جميع السلطات والاختصاصات التي كانت مخولة المندوب السامي ( البريطاني ) وبخاصة اختصاصاته المخولة له بمقتضى قانون الاراضي لسنة ١٩٤٠ وقانون ضمانه قروض المحصولات القصيرة الإجل رقم ١٧ سنة ١٩٣٥ وكذلك السلطة المخولة لقاضي القضاء بمقتضى قانون المحاكم وقانون صلاحية محاكم الصلح والسلطة المخولة لحكام الالوية ورؤساء الدوائر المختلفة وبخاصة المنصوص عليها في قانون انتقال الاراضي ( النصل ٨١ من مجموعة قوانين فلسطين ) والتعديلات التي ادخلت عليه ، وباقي الاختصاصات المختلفة المبينة بالقوانين والانظمة التي كان معمولا بها عند دخول القوات المصرية ارأضي فلسطين كما يخول له سلطة اصدار الاوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير الاخرى التي يخول له سلطة اصدار الاوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير الاخرى التي العسكرية التي تعمل فيها وكذلك في كل ما يتعلق بأي شمان من الشؤون الادارية والمدنية مراعيا بقدر الامكان ان تكون متمشية مع قواعد القانون او العرف المحلي وتكون لجميع هذه الاوامر والتعليمات والتدابير قوة القانون في المناطق المذكورة (٣٨) .

وبهذا الامر فتحت مرحلة جديدة كليا في تاريخ المنطقة الجنوبية ، واصبحت تدار من قبل حاكم اداري عام ، له الصلاحيات التي كانت المندوب السمامي البريطاني .